الأمم المتحدة S/2017/476

مجلس الأمن

Distr.: General
7 June 2017
Arabic
Original: English

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧ موجهتان إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لليمن لدى الأمم المتحدة

يسرّ البعثة الدائمة لجمهورية اليمن لدى الأمم المتحدة أن تحيل طيه بيانا يؤكد دعم حكومة اليمن الكامل للمقترحات والأفكار الأخيرة التي عرضها مبعوث الأمين العام الخاص إلى اليمن، إسماعيل ولد الشيخ أحمد (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) خالد ح. **اليماني**
السفير
الممثل الدائم

130617 090617 17-09242 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرّسالتين المتطابقتين المؤرّختين ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧ الموجّهتين إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن من الممثّل الدائم لليمن لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

بيان صادر عن البعثة الدائمة للجمهورية اليمنية لدى الأمم المتحدة

تعرب حكومة الجمهورية اليمنية عن تقديرها للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام لليمن، السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد، والتي تهدف إلى مساعدة الحكومة في رفع المعاناة التي يعيشها الشعب اليمني، والتي بلغت مستويات غير مسبوقة، من جراء الحرب والمجاعة والأوبئة التي تسببت بها مليشيات الحوثي المتحالفة مع الرئيس السابق والتي تعيد إلى الأذهان مثلث الجهل والفقر والمرض الذي عانى منه شعبنا في ظل حكم الإمامة الكهنوتية البغيض.

وفي هذا الإطار، فإن الحكومة اليمنية تؤكد، كما كانت على الدوام، انفتاحها على كافة المقترحات والأفكار التي تقدم بها المبعوث الخاص إلى الحكومة اليمنية خلال لقائه بفخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي في ١١ أيار/مايو الماضي. وسعيا نحو تجنيب شعبنا مزيدا من إراقة الدماء واستعادة الدولة وتحقيق الأمن والاستقرار وفقا للمرجعيات الثلاث المتمثلة بمبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآليتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالشأن اليمني، وعلى رأسها القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥). فإن الحكومة اليمنية تعلن تأييدها للمقترحات والأفكار التي تقدم بها المبعوث الخاص وتؤكد استعدادها الكامل لمناقشة تفاصيل المقترحات المتصلة بترتيبات انسحاب المليشيات من محافظة الحديدة في ضوء مشاورات السلام التي رعتها الأمم المتحدة في الكويت العام الماضي والتي وافقت عليها الحكومة اليمنية، وتشكيل لجنة فنية من خبراء اقتصاديين وماليين لمساعدة الحكومة لإيجاد آلية مناسبة وعاجلة لدفع مرتبات الموظفين في الجهاز الإداري للدولة والتعامل مع الإيرادات في المناطق الواقعة تحت سيطرة الانقلابيين بهدف توفير السيولة اللازمة لتغطية هذه النفقات.

وتنتهز الحكومة اليمنية هذه المناسبة لتؤكد مجددا تمسكها بخيار السلام ونبذ العنف، وتهيب بالمجتمع الدولي والدول الأعضاء في مجلس الأمن ومجموعة الدول الـ ١٨ الراعية للعملية السياسية في اليمن ممارسة المزيد من الضغط على القوى الانقلابية للانخراط بنية صادقة وبشكل عاجل في مناقشة المقترحات بهدف التوصل إلى اتفاق يضع اليمن وشعبها في بداية الطريق لإنهاء مأساة الانقلاب.

٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧